

Distr.: General
12 July 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

18 حزيران/يونيه - 12 تموز/يوليه 2024

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 12 تموز/يوليه 2024

21/56 - تسريع وتيرة التقدم نحو منع حمل المراهقات

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإن يؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإذ يشير إلى غير ذلك من صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة،

وإن يشير إلى أن المساواة بين الجنسين قد اعترف بها في إعلان وبرنامج عمل فيينا، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والوثائق الختامية لمؤتمراتها الاستعراضية، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإن يشير أيضاً إلى أن الدول مسؤولة في المقام الأول عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعن حمايتها وإعمالها،

وإن يؤكد من جديد أن للأمومة والطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين،

وإن يساوره بالغ القلق من أن 1,5 من كل 1 000 امرأة يلدن كل عام هن فتيات تتراوح أعمارهن بين 10 و14 سنة وأن أكثر من 21 مليون فتاة وامرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة يحملن كل عام، وأن ما يقارب 50 في المائة من حالات الحمل هذه غير مقصودة، تؤدي إلى ما يقدر بـ 12 مليون ولادة،



وهو ما يؤثر تأثيراً عميقاً في حياة الفتيات وأطفالهن، ولا سيما اللاتي يعشن في حالات الضعف والتهميش، وإذ يلاحظ بقلق عدم توافر بيانات موثوق بها عن عدد الفتيات اللاتي يحملن في سن أصغر،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ من العواقب الصحية العقلية والبدنية الكبيرة المحتملة لحمل المراهقات على صحتهن وصحة أطفالهن، بما في ذلك ارتفاع مخاطر وفيات الأمهات والمواليد التي تمكن الوقاية منها واعتلالهم، والأمراض الشديدة للولادات الجديدة، والارتجاج، والتهاب بطانة الرحم النفاسي، والعدوى الجهازية، وناسور الولادة،

وإذ يلاحظ بقلق بالغ أن المراهقات الحوامل يواجهن عواقب اجتماعية واقتصادية من بينها الوصم والتمييز والضغط من أجل الانقطاع عن الدراسة، وعدم القدرة على مواصلة تعليمهن وإكمالهن، ومسؤوليات الرعاية والدعم والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر، وهو ما يحد من فرصهن في التعليم والعمل والتمكين الاقتصادي في المستقبل ومن قدرتهن على المشاركة في الشؤون العامة ويديم دورات الفقر المتوارثة بين الأجيال، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على المراهقات أنفسهن وأسرنهن ومجتمعاتهن المحلية ومجتمعاتهن،

وإذ يسلم بأن العوامل المسببة لحمل المراهقات قد تشمل عوامل مثل الفقر، والإقصاء الاجتماعي، وعدم المساواة بين الجنسين، والقوالب النمطية الجنسانية والمعايير الاجتماعية السلبية، وضغط الأقران، وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقرانات القسرية، والعنف الجنسي والجنساني، والتحرش الجنسي، ومحدودية فرص الوصول إلى تعليم جيد وشامل للجميع وإلى بيئات مدرسية آمنة، بما في ذلك الافتقار إلى المياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية، ومحدودية فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتتقيف والمعلومات التي تراعي نوع الجنس والسن وتراعي الإعاقة والميسورة التكلفة، بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، الخالية من العنف والإكراه والوصم والتمييز، وعدم كفاية تدابير الحماية الاجتماعية، وأوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها،

وإذ يسلم أيضاً بأن إغلاق المدارس والنزاعات المسلحة وحالات الطوارئ الصحية العامة وحالات الطوارئ المناخية والإنسانية قد تكون بدورها من بين العوامل التي تؤدي إلى تفاقم حمل المراهقات،

وإذ يشدد على ضرورة قيام الدول بتعزيز استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها الوطنية، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، من أجل منع حمل المراهقات من خلال النظر في تدابير الحماية الاجتماعية، وزيادة الموارد والاستثمار في حقوق المراهقات، بسبل منها مخصصات الميزانية المراعية للمنظور الجنساني، ودعم إعادة التحاقهن بالتعليم، وبالتالي منع التسرب المدرسي، وإذ يؤكد في هذا الصدد أهمية مشاركة المراهقات مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وتمكينهن وقيادتهن،

واقتراناً منه بأن من شأن زيادة الإرادة والالتزام السياسي، والتعاون الدولي، والمساعدة التقنية على جميع المستويات، ولا سيما المقدمة للبلدان النامية، وغير ذلك من التدابير الرامية إلى دعم الأعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيق التنمية المستدامة، مثل الشراكات الإنمائية وتخفيف عبء الديون، أن تسهم بشكل إيجابي في التعجيل بإحراز تقدم نحو منع حمل المراهقات،

1- *يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعد، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الدول ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات، ومع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والمنظمات التي يقودها شباب، ومع*

المراهقات، تقريراً شاملاً عن كيفية التعجيل بإحراز تقدم نحو منع حمل المراهقات، وأن تقدم التقرير، في شكل ملائم للأطفال و متاح للأشخاص ذوي الإعاقة، إلى المجلس في دورته الثانية والستين؛

2- يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

الجلسة 37

12 تموز/يوليه 2024

[اعتمد من دون تصويت].
